ان امهاتهم الا اللاي ولدنهم يريد ان الامهات على الحقيقة انما هن الوالدات وغيرهن
ملحقات بهن لانهن هكذا سمين في الرضاع امهات لانهن اما ارضعن ولهن بالرضاع
في حكم الامهات وكذلك ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم امهات المؤمنين
لان الله حرمهن كما حرم الامة ودخلن بذلك في حكم الامهات واما الزوجات فلا يقع
شيء من الاسم فيهن ليس بامهات على الحقيقة ولا يراد بهن في حكم الامهات فكان
قول المظاهر منكرا من القول لكذبه الحقيقة وشكره الاحكام الشرعية
وزورا وكذبا باطلا ممنوعا عن المؤمن وان الله لعفو غفور لما سلف منه اذا تاب عنه
ولم يعد اليه ثم قال والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا يعني
والذين كانت عادتهم ان يقولوا هذا القول المنكر فقطعوه بالاسلام ثم
يعودون لمثله وكفارة من قد ادرك منهم ذلك الحكم التي ذكرناها لان الظهار انما
الاصل فيه تقديم الكفارة ووجه اخر ثم يعودون لما قالوا اي يندمون على ما قالوا الآن
المتدارك للامر عائدا اليه ومنه المثل عاد غير مفيد على ما افسدا اي يتداركه بالاصلاح
والمعنى ان تدارك هذا القول وتلافيه بان يكفر حتى يرجع حالهما كما كانت قبل الظهار
ووجه اخر ثم يعودون لما قالوا اي ما حرموه على انفسهم يلفظ الظهار ثم لا للقول
منزلة المقول فيه لخلوه ذكرنا في قوله تعالى وليرتد ما يقول ويكون المعنى ثم يريدون
العود للتماس والمسامحة الاستمتاع بها من جماع او لمس لشهوة او نظر لوجهها
لشهوة ذلك لحكم توقفون ان الحكم بالكفارة دليل على ارتكاب الحرمة فيجب
ان تحطوا بهذا الحكم حتى لا يعودوا الى الظهار وتخافوا عقاب الله عليه فان قلت
هلا صح الظهار بغير هذا اللفظ صح قلت لعم اذا وضع مكان ظهر عضو منها لان حرمة
الجملة كالبعض والوجه والرقبة والفرج اذا كان الظهر عضوا اخر يحرم النظر
اليه من الام كالبطن والفخذ او كان الام ذات رحم محرم منه من نسب او رضاع

او صهر او جماع لحوان يقول انت علي كظهر اختي من الرضاع او عمتي من النسب او
امراة ابني او ابي وان ابن اتى وشبهها فهو مظاهر وهو مذهب ابي حنيفة والشعبي
وعن الحسن والنخعي والزهري والاوزاعي والثوري وعبيد مثله وقال الشافعي
لا يكون الظهار الا بالام وحدها وقول قتادة والشعبي عن الشعبي ليس لهان
بذكر البنات والاخوات والعمات والخالات اذا خص ان الظهار انما يكون بالامهات
الوالدات دون المرضعات وعن بعضهم لابد من ذكر الظهر حتى يكون ظهارا فان قلت
فاذا استمع المظاهر من الكفارة هل للمراة ان ترافعه قلت لها ذلك وعلى القاضي
ان يخيره على ان كفر وان لم يفعله ولا شيء من الكفارات يجبر عليه وعلى الاكفار الظهار
وحده لانه يضر بها في ترك التكفير والاستمتاع فلزم اعلامها فان قلت
فاين يمين الذي يكفر قلت عليها ان يستمتع ولا يعود حتى يكفر لما روي ان سلمة
صخر البياضي قال للرسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهرت من امراتي فوقعت عليها
في ليلة فقال اعليك السلام اعتق رقبة قلت لا والذي نفسك بيده فقال فصم قال فهل
في كفارة الظهار قلت المسلم والكافر وجميعا لانها في الاية مطلقة وعند
الشافعي لا تجزي الا المؤمنة لقوله تعالى في قتل الخطا فتحرير رقبة مؤمنة والاجزي
ام الولد والمدبر والمكاتب الذي ادى شيئا فان لم يود جاز وعند الشافعي لا يجوز
فان قلت فان اعتق بعض الرقبة او صام بعض الصيام تم من قلت عليه ان يستانف
لها لان لله اولا لانا تبعا او عكسه عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد عتق بعض
الرقبة عن كلها فيجزيه وان كان الملك يقيد الصوم استحسانا للاية فان قلت
كم يطعم المكفر في الاطعام قلت نصف صاع من بر او صاعا من غيره وعند
ابي حنيفة وعند الشافعي مد من طعام بلده الذي يقتات فيه فان قلت ما بال
الثمانين لم يذكر عند الكفارة بالاطعام كما ذكر عند الكفارين قلت احتاط

Courtesy King Saud University